

## فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

## - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - ANDI -

*The effectiveness of tax incentives in supporting and developing small and medium enterprises in Algeria**-A case study of the National Agency for Investment Development ANDI -*

عليي نادية

Allili Nadia

طالبة دكتوراه

جامعة ألكلي محند أو لحاج- البويرة

n.allili@univ-bouira.dz

0674-08-84-80

خليفي سامية

Khelifi samiya

دكتوراه

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

samia.khelifi@univ-msila.dz

0660-19-54-84

تاريخ النشر: 2021/05/10

تاريخ القبول: 2021/04/28

تاريخ الاستلام: 2021/01/22

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التحفيزات الجبائية كأحد السياسات الجبائية الداعمة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية ديمومتها بالجزائر ومدى مساهمتها في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني في ظل البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية، حيث قامت الجزائر بإنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة لهذا القطاع الذي يشكل محورا أساسيا وحركا فعالا في الاقتصاد الوطني، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: إلى أن التحفيزات الجبائية التي قدمتها الدولة شكلت عاملا أساسيا في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أداة مهمة قصد جلب وتشجيع الاستثمارات وإشارة لمجموعة من الهيئات المالية والتنظيمية الداعمة لاستدامتها، محاولة تقييم إسهامات الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة; الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار; ANDI التحفيزات الجبائية; الاقتصاد الوطني.

تصنيف JEL: E62, L26

## Abstract

This study aims to define the role of tax incentives as one of the tax policies in support of the promotion and development of small and medium enterprises and the effectiveness of their sustainability in Algeria and the extent of their contribution to expanding the national economy base in light of development programs and economic reforms. In the national economy, a set of results have been reached, the most important of which are: that the fiscal incentives provided by the state were a fundamental factor in the growth of small and medium enterprises and an important tool in order to attract and encourage investments and refer to a group of financial and regulatory bodies that support their sustainability, trying to evaluate the contributions of the National Investment Agency ANDI and its role in supporting small and medium enterprises to achieve optimal utilization of resources.

**Keywords:** Small and Medium Enterprises, ANDI, Tax Incentives, National Economy.

**Jel Classification Codes:** E62, L26

**Résumé:**

Cette étude vise à déterminer le rôle des incitations fiscales comme l'une des politiques fiscales à l'appui de la promotion et du développement des petites et moyennes entreprises et l'efficacité de leur durabilité en Algérie et l'étendue de leur contribution à l'élargissement de la base de l'économie nationale à la lumière des programmes de développement et des réformes économiques. Dans l'économie nationale, un ensemble de résultats a été atteint, dont les plus importants sont: que les incitations fiscales fournies par l'État étaient un facteur fondamental de la croissance des petites et moyennes entreprises et un outil important pour attirer et encourager les investissements et se référer à un groupe d'organismes financiers et réglementaires qui soutiennent leur durabilité, en essayant d'évaluer les contributions de l'Agence nationale d'investissement ANDI et son rôle dans le soutien des petites et moyennes entreprises à atteindre une utilisation optimale des ressources.

**Mots-clés** Petites et moyennes entreprises, ANDI, incitations fiscales, économie nationale.

**Codes de classification de Jel** : E62, L26

المؤلف المرسل: خليفي سامية. الإيميل: samia.khelifi@univ-msila.dz

## 1. مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لما تمتاز به من سهولة في الإنشاء والتسيير وصغر حجم رأس المال اللازم لإنشائها ودعمها للنهوض بالاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية لديها، في هذا السياق قامت الجزائر بعدة إصلاحات في نظامها الجبائي من خلال التوجه نحو سياسة تحفيزية تتوافق والبيئة الاقتصادية الاجتماعية لاستقطاب المستثمرين المحليين والأجانبين بهدف توسيع وعائها الضريبي، وفي ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو إقامة مؤسسات مصغرة والقضاء على ظاهرة البطالة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هيئات وهياكل مرافقة وداعمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلبية احتياجاتها ومن أبرز هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI كإستراتيجية هادفة إلى توفير التمويل وتشجيع الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد، حيث تُوفّر الوكالة جملة من الامتيازات الجبائية والإعانات المالية كأساليب داعمة للنهوض بهذا القطاع وترقيته.

إشكالية الدراسة:

ومن هذا المنطلق يتم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: "ما هو دور التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها في ظل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، يعمل على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتجة وزيادة حجم الوعاء الضريبي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبيان أهمية سياسة التحفيز الجبائي في توسيع الوعاء الضريبي ودور الهياكل المرافقة المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأهميتها في توسيع وتنوع قاعدة الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مزايا وخصائص قطاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- محاولة تقييم نتائج مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في ديمومة واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتجة في الجزائر والنهوض بالاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بسياسة التحفيز الجبائي وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلى جانب المنهج التحليلي في الجانب الميداني بهدف تحليل المعطيات الكمية عن طريق الاستعانة ببعض الجداول والإحصائيات والأشكال البيانية المختلفة وتحليلها بطريقة اقتصادية ولتوضيح دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة.

## 2. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

### 1.2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية (شعباني ومزوار، 2015، صفحة 114):

حسب قانون (م ص م) لسنة 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، ففي المؤسسات الصناعية يتوقف التعريف على مقدار العمالة، في المشروعات الخدمية يستخدم معيار قيمة المبيعات وقد وضع هذا القانون الحدود القصوى كمايلي:

- مؤسسات الخدمات والتجارة والتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 أو أقل.

- تعريف البنك الدولي (شواشي، 2017-2018، صفحة 142):

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار العمال وحجم الاستثمار المتدفق فيها، حيث يرى البنك الدولي بأن المؤسسة المصغرة هي تلك المؤسسة التي يكون عدد العمال فيها من 5 إلى 10 عمال ويكون حجم الاستثمار فيها أقل من 100 ألف دولار، أما المؤسسة الصغيرة فتكون كذلك إذا بلغ عدد عمالها من 11 إلى 50 عامل ويكون حجم الاستثمار فيها بين 100 ألف دولار و 3 ملايين دولار، أما المؤسسة التي يكون عدد عمالها من 51 إلى 300 ويبلغ حجم الاستثمار فيها بين 3 ملايين و 15 مليون دولار فتعتبر مؤسسة متوسطة.

- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها (المادة 05، 2017، الصفحات 5-6):

- مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات.
- تشتغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

ويقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العملاء الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.
- الحدود المتبعة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا.
- المؤسسات المستقلة: كل مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أصناف مؤسسة صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة حسب عدد العمال ورقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية، كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسات صغيرة جدا	1-9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10-49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50-250	من 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	من 200 مليون دج إلى 1 مليار دج

المصدر: (المواد 8-9-10، 2017، الصفحات 5-6)

مع اختلاف التعاريف توجد عدة معايير أصبح يعتمد عليها لإعطاء تعاريف دقيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل فيما يلي (لحليح وشريط، 2015، صفحة 41) :

- معايير كمية: مثل رقم الأعمال الذي يكون صغيرا هنا مقارنة مع المؤسسات الكبيرة ، نفس الشيء ينطبق على عدد العمال إضافة إلى رأس المال المستثمر من قبل المؤسسة.
- معايير نوعية: وتتمثل في:
  - معيار الملكية: حيث أن ملكية معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي تعود إلى القطاع الخاص والنسبة الكبيرة منها تكون فردية أو عائلية فيكون رأس المال هنا مملوك لشخص واحد.
  - معيار المسؤولية: فمالك المؤسسة هو المسؤول عليها وهو صاحب اتخاذ القرار وله تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة.

- معيار طبيعة الصناعة: حيث يتوقف حجم المؤسسات على ندى استخدام آلات الإنتاج فبعض الصناعات تحتاج في إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كالسلع الاستهلاكية والنسجية، والبعض الآخر من الصناعات يحتاج إلى وحدات عمل صغيرة ووحدات نسبية من رأس المال كالصناعات المعدنية مثلا.
- معيار السوق: حيث يمكن أن نحكم على مؤسسة من خلال قدرتها على التأقلم في السوق لأن هذا النوع من المؤسسات تتميز بقدرتها العالية على التكيف مع كل مستجدات السوق.

### 2.2 مزايا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد عدة مزايا وخصائص تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهميتها المباشرة في التنمية الاقتصادية والتي نوجزها فيما يلي (بلوناس، 2006، صفحة 127):

- تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا، تحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير، العاملين، العملاء، الموردن كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال، وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم.
- القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين.
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.
- سهولة وبساطة التنظيم من خلال: التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات و توضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- ستمها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة، و إعداد أجيال من المديرين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا، " وهي ذات المعنى تعد منبنا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها".
- قدرتها على التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق، وقدرتها على اتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبرى.

### 3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتلور هذه أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي (قمان و حبشي، 22-23 أبريل 2019، صفحة 05):

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على التكيف والاستجابة للتقلبات الاقتصادية.
- تضيق الفجوة بين مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة، وفي تقليص التفاوت بين مركز المنشآت الاقتصادية (الصناعية) مما يحقق الترابط والتكامل بينهما.
- تحقيق التوازن بين الريف والمدينة اقتصاديا واجتماعيا، بإنشاء هذه المؤسسات في الريف.
- استيعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة واكتساب المهارات من خلال توفير فرص العمل، إكساب العاملين غير الماهرين مهارات بمرور الوقت.

- تساعد في استغلال المهارات والكفاءات وتوسيع قاعدة رجال الأعمال، وخلق القيادات الإدارية و تشجيع المبادرة والإبداع والابتكار.
- إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يؤثر إيجابا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أرباب الدخل الصغيرة وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.
- تنمية الصادرات من خلال تقديم منتجات صالحة للتصدير مباشرة أو قابلة للدخول في إنتاج المؤسسات التي تتولى تصديرها بعد إكمال العمليات الإنتاجية اللازمة.
- تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات.

### 3. التحفيزات الجبائية

#### 1.3 تعريف التحفيزات الجبائية:

- يعرف التحفيز الجبائي على أنه يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكلفة للاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي نتيجة قيام بمشروعات جديدة (جمام ودباش، 2015، صفحة 188).
- ويعرف أيضا على أنه : "تخفيف في معدل الضرائب ، القاعدة الضريبية والالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، فهو يمثل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين، والذين يلتزمون بمعايير وشروط معينة يحددها المشرع وهي عامة تتمحور حول طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد (بودالي، 2013، صفحة 415).

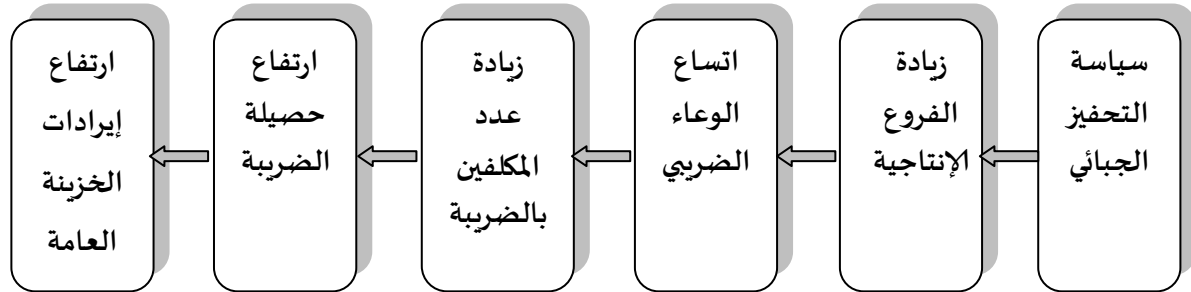
2.3 خصائص التحفيز الجبائي: من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها التحفيز الجبائي والتي سيتم ذكر أهمها فيما يلي (بوقفة ورزيق، 2013، صفحة 197):

- إجراء اختياري: حيث يترك الحرية للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة وهذا مقابل الاستفادة من هذه الحوافز.
- إجراء هادف: إن هدف أي دولة من خلال منح هذا التحفيز الضريبي للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين يكون في إطار سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية.
- إجراء له مقاييس: باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي علمها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من التحفيزات.
- وجود الثنائية (فائدة-مقابل): إن الأعوان الاقتصاديين يحصلون على التحفيز الجبائي من طرف الدولة وذلك مقابل توجيههم إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.
- الوسيلة: أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع وتوجيه المستثمرين، حيث تكون في شكل تسهيلات وتحفيزات جبائية مختلفة، وتكون وفق معايير وشروط محددة ضمن برامج التحفيز الجبائي، قد تكون على شكل دعم مالي مباشر وتسهيلات في منح قروض ومساعدات مالية، أو في شكل امتيازات جبائية وهي الأكثر استعمالاً، وتعرف التحفيزات الجبائية حيث تخفض في معدل الضرائب للمبلغ الخاضع للضريبة أو الالتزامات الجبائية التي تمنح له إذا اتخذ بعض الإجراءات.

3.3 أهداف التحفيزات الجبائية:

- أهداف اقتصادية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاقتصادية إلى عدة نقاط أساسية نذكر أهمها فيما يلي (مولود وخملول، 2017، صفحة 67):
- تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي أو إلغائه كلياً ومن ثم نقص حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز مما يجعلها توجه هاته الوفورات الجبائية إلى الاستثمار وبالتالي إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية.
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية بل لاستمرارها حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى من حياة المؤسسة الخاصة.
- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملاً اقتصادياً.
- توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.
- تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل.
- تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الإنتاجية التي تهدف إلى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات.
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلاً، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة على تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية والشكل الموالي يوضح آلية عمل التحفيز الجبائي في زيادة موارد الخزينة مستقبلاً.

الشكل رقم(1): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلاً



المصدر: (مولود و خملول، 2017، صفحة 67)

- أهداف اجتماعية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط أساسية نذكر أهمها فيما يلي (بوقفة، عرابة، و مايو، أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية-، 2018):
- امتصاص البطالة: المساهمة في امتصاص حدة البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة فالتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من تحقيق وفورات ضريبية تسمح بإعادة استثمارها وتشغيلها بتوفير مناصب شغل جديدة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة على المستوى المحلي وحتى على المستوى الوطني للدولة.
- تحقيق التوازن الجهوي: ويتم ذلك من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها وذلك لتقليل الهوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصادياً وهذا حتى يتم القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط لاستقرار السكان.



- توزيع العادل للدخل: أن تتم عملية توزيع عادل للدخل بين أفراد المجتمع من خلال الاقتطاع الجبائي الذي يقطعته من المكلفين بالضريبة ويوزعه على أفراد المجتمع في شكل نفقات على قطاعات تعود بالنفع على الجميع مثل: الصحة، التعليم، المرافق العمومية... الخ، كما أن معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي للدخول التي تقل عن مستوى معين، فالإقتطاع الجبائي لا يأخذ من هذا الدخل لأنه لا يصل إلى هذا الحد وهذا ما يحقق عدالة في عملية الإقتطاع من المكلفين بالضريبة.

#### 4.3 أشكال التحفيز الجبائي: يمكن تقسيم أنواع التحفيزات الجبائية كمايلي:

- الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي ونطاقه وقد يكون هذا الاعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الاعفاء عادة من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل في بعض الأحيان إلى 15 سنة في بعض الدول، وفي بعض الدول كالسنيغال يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزمنية المحددة إلى أن يصل مجموع أرباحه 100% من قيمة رأس المال المستثمر عندما ينتهي الإعفاء حتى وأن لم تنتهي الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي. (عباش و عباس، 2015، صفحة 166)
- التخفيضات الضريبية: وهو تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط لإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وتعتبر التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي حيث تستعمل من قبل المستثمر لأجل التهرب الضريبي خاصة إذا كان عمر المشروع قصير الأجل (جمام و دباش، 2015، صفحة 189).
- المعدلات التمييزية: ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد معين من المعدلات ترتبط بنتائج محددة عمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح (طالب، 2009، صفحة 318).
- نظام الاهتلاك : يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيرها المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للإهلاك، ويتوقف هذا الأخير على نظام الإهلاك المطبق وكلما كان الاهتلاك المطبق كبيرا كلما كان الضريبة المفروضة على المؤسسة أقل (بوكحيل و بوطلاعة، 2015، صفحة 93).
- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتناس الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة (طالب، 2009، صفحة 318)

#### 4. فعالية التحفيز الجبائي في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

##### 1.4 تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات و/أو الرخص .

بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يجوز للمستثمرين المنصوص عليهم في المادتين 1 و2 التمتع بتطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز مشروع الاستثمار والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع



الاستثماري، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري (قوجيل، 2015، صفحة 07).

#### 2.4 الإطار القانوني للوكالة

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب. وذلك خارج نشاطات قطاع المحروقات، ولقد تم إنشاء هذه الوكالة طبقاً للأمر رقم 03/01 سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ولتحل محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) (الأمر رقم 01-03، 2001، صفحة 7) ، و تضم الوكالة قسمين، قسم خاص بالاستثمارات الأجنبية والاتفاقيات وقسم خاص بالشبكات الوحيد.

#### 3.4 أهداف ومهام الوكالة.

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار، والذي ينعكس إيجاباً في إحداث مناصب الشغل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. وتهدف هذه الوكالة إلى القيام بالمهام التالية (الأمر رقم 03-01، 2001، صفحة 07):

- استقبال المستثمرين المقيمين، وغير المقيمين وإعلامهم ومساندتهم.
- القيام بمتابعة الاستثمارات، للتأكد من مدى التزام المستثمرين بتعهدهم خلال فترة الإعفاء.
- تسهر الوكالة على منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات، في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

#### 4.4 الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

توجد ثلاث مستويات من الامتيازات الجبائية تتمثل فيما يلي (ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020):

- المستوى الأول: مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

المشاريع المنجزة في الشمال	
مرحلة الانجاز	
✓	الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص حركة السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
✓	الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
✓	الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
✓	تخفيض نسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة الاستثمار.
✓	الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.
✓	الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.
مرحلة الاستغلال	
	لمدة 03 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
✓	الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	ص: 29/16 خليفي سامية ، عليي نادية
- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI -	

✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
✓ تخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

المصدر: (ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)

الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة
مرحلة الانجاز
✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص حركة السلع المستوردة وغير مستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
✓ الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.
✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تظل ضمن إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأسمال.
✓ التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة.
✓ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:
• بالدينار الجزائري للمتر المربع (م <sup>2</sup> ) خلال فترة 10 سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا.
• بالدينار الجزائري للمتر المربع (م <sup>2</sup> ) لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.
مرحلة الاستغلال
✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
✓ تخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

المصدر: (ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)

- المستوى الثاني: مزايا لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلف فرص العمل

هذا النوع من المزايا يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 05 سنوات على مرحلة الاستغلال.

- المستوى الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	ص: 29/16 خليفي سامية ، عليي نادية
- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI -	

مرحلة الانجاز
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ كل المزايا المتعلقة بفترة الإنجاز.</li> <li>✓ منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي وكذا مكل التسهيلات التي قد تمنح.</li> <li>✓ إمكانية تحويل مزايا الانجاز بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.</li> </ul>
مرحلة الاستغلال
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.</li> <li>✓ - تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.</li> </ul>

المصدر: (ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)

#### 5.4 حصيلة المشاريع التي تمت متابعتها عن طريق الوكالة.

من أجل تعزيز مهام الوكالة المتمثلة في "المتابعة"، تم في بداية سنة 2008 الشروع في عملية الاختبار والتحليل وذلك بإجراء استقصاء للحصيلة الشاملة لحالة التقدم الذي تم إحرازه في المشاريع الاستثمارية المصرح بها انطلاقا من تاريخ تأسيسها. حيث ساهمت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في بعث العديد من المشاريع التي كان لها الدور الفعال في خلق مناصب الشغل ويمكن توضيح هذا الدور من خلال عرض الحصيلة المحققة خلال سنة 2013 في المخطط التالي:

الجدول رقم(2): الحصيلة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4105	%99.5	1530299	%91.3	133666	%93.3
الاستثمار الأجنبي	20	%0.5	145850	%8.7	9654	%6.7
المجموع	2425	%100	1676149	%100	143320	%100

المصدر: (ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)

الشكل رقم(3): الحصيلة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018.



المصدر: (ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020)

بلغ إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2018 من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 4125 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ 1676 مليار دينار جزائري محققة بذلك 143320 منصب شغل، وهو عدد معتبر من شأنه أن يخفف معدلات البطالة، كما يمكننا ملاحظة أن أغلبية المشاريع الاستثمارية ذات طابع محلي حيث سجلت عدد المشاريع المصرح بها حوالي 4105 مشروع بقيمة مالية تقدر بـ 1530 مليار دينار جزائري ومحققة بذلك 133666 منصب شغل.

أما المشاريع بصيغة الشراكة قد تم تسجيل 65 مشروع استثماري بقيمة مالية قدرها 146 مليار دينار جزائري وقد وفرت مناصب شغل قدرت بـ 9654 منصب شغل، وتمثل المشروعات الاستثمارية ذات الطابع المحلي النسبة الكبيرة من مجموع الشركات حيث بلغت نسبتها 99.5% على عكس المشروعات بالشراكة والتي تمثل 0.5%، وما نلاحظه أن التحفيزات الجبائية لا يقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية بل يجب توفر بيئة استثمارية خصبة.

#### 4. خاتمة:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية اعتمدت الجزائر على سياسة التحفيز الجبائي في إطار ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناصب عمل وامتصاص البطالة لتحسن المستوى المعيشي، حيث تقدم الجزائر تحفيزات جبائية سواء في مرحلة انجاز المشروع أو في مرحلة الاستغلال عن طريق مؤسسات دعم والهدف منها زيادة المشاريع المحلية والأجنبية على المستوى الوطني من خلال استحداث جهاز إداري متخصص تحت إسم "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI" بموجب الأمر رقم 03-01 المتضمن قانون الاستثمار يعمل على زيادة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى.

#### 1.4 نتائج الدراسة: من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

- عدم الاستقرار في النظام الضريبي بسبب التعديلات التي تحدثها الدولة في قوانين الاستثمار.
- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها الفعالة في توفير مناصب عمل والقضاء على ظاهرة البطالة.
- دور التحفيزات الجبائية في زيادة معظم المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص نتيجة تشجيع الجزائر لهذا القطاع.

ص: 29/16 خليفي سامية ، عليي نادية	فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI -
--------------------------------------	---

- محدودية الاستثمار المحلي بالرغم من التحفيزات الجبائية بسبب نقص التمويل لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- 2.4 الاقتراحات والتوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:
- منح تحفيزات جبائية للمؤسسات المنشأة حديثا مهما كان نوع وطبيعة نشاطها.
- منح امتيازات جبائية للمؤسسات التي تلتزم بالتصريح عكس المؤسسات الذي ثبت تورطها في عمليات الغش ونقص التصريح.
- تسهيل الإجراءات الإدارية والتنفيذية التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توسيع نطاق تطبيق سياسة التحفيز الجبائي لجذب الاستثمار المحلي بتك الحوافز .
- تفعيل الرقابة الجبائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة تسهر على مكافحة أنواع الفساد الإداري.
- ضرورة انشاء البنوك الإسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق شروط تتفق مع الشريعة الإسلامية.
- فرض إعفاء ضريبي أو معدل ضريبي رمزي للأرباح المعاد استثمارها.

#### 5. قائمة المراجع:

1. الأمر رقم 03-01. (2001). المؤرخ في 20-08-2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ 22-12-2001.
2. المواد 8-9-10. (2017). القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. ANDI. (2020). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investisment>
4. ANDI. (2020). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages>
5. الطيب لحليح، و حنان شريط. (جوان، 2015). الجوائز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية. جامعة أم البواقي. (العدد 03)، صفحة 41.
6. المادة. (2017). .. 05، القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7. بلقاسم بودالي. (2013). سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار. مجلة دراسات اقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة. (العدد 19).

8. زبير عياش، وسمية عباسية. (ديسمبر، 2015). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية. جامعة أم البواقي. صفحة 166.
9. عبد الحق بوقفة، الحاج عرابية، و عبد الله مايو. (2018). أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة ميدانية-. (مجلة Refaad) تاريخ الاسترداد 12 08 , 2020، من <https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-4-2-5.pdf>
10. عبد الحق بوقفة، و كمال رزيق. (2013). دور برامج سياسة تحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2002-2012. مجلة الدراسات المالية والاقتصادية. جامعة حمة لخضر الوادي. (المجلد 01، العدد 06)، صفحة 197.
11. عبد الله بلوناس. (2006). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية. الملتقى الدولي: تطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أفريل 2006 (صفحة 127). جامعة بومرداس.
12. عمر قمان، و مصطفى حبشي. (22-23 أفريل 2019). هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) نموذجاً- فعاليات الملتقى الوطني حول: المقاولاتية آلية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية (التحديات والآفاق) يومي 22-23 أفريل 2019 (صفحة 05). الجزائر : جامعة محمد بوضياف المسيلة .
13. فاطمة شواشي. (2017-2018). دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التنمية(أطروحة دكتوراه. 142. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مستغانم.
14. فتحي مولود، و محمد بلقايد خملول. (12, 2017). فاعلية سياسة التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -ANSEJ-. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية. المركز الجامعي أفلو . (المجلد 01، العدد 02)، صفحة 67.
15. مجيد شعباني، و منوبة مزوار. (01, 2015). أثر الإمتيازات الضريبية على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والتنمية. جامعة المدية. (العدد 03)، صفحة 114.
16. محمد طالبي. (2009). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. (العدد السادس)، صفحة 318.
17. محمد قوجيل. (2015). سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر " دراسة تحليلية". مجلة أداء للمؤسسات الجزائرية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. (العدد 07)، صفحة 7.
18. محمود جمام، و أميرة دباش. (ديسمبر، 2015). دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. جامعة أم البواقي. صفحة 189.
19. نسيم بوكحيل، و محمد بوطلاعة. (جوان , 2015). التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية. جامعة أم البواقي. صفحة 93.